

عودة إلى بومدين

وكان لها أفق أوسع، فيما تطورت الطبقة الوسطى بشكل مذهل، ما أعطى فرصاً كبيرة لتكوين نخبة قوية. لكن كثيرين يرون أن مشروع «الثورة الزراعية كان - تاريخياً - أكبر بكثير من المستوى الذي بلغه المجتمع الجزائري. فالنظام التعاوني صعب للغاية ويحتاج إلى مستويات أخرى من الإدراك ومن التعايش والقدرة على العمل الجماعي». وحتى قطاع واسع ممن كانوا في مسؤوليات كبيرة بالدولة، لم يفهموا المشروع إلى درجة أنه تخّر مباشرة بعد وفاة الرئيس هوارى بومدين، وتغيّر ميزان القوى في جهاز الحكم لمصلحة قوى التراجع عن الخط الذي رسم معالمه فريق عمل الخبراء الذين استنجد بهم النظام حين كان قادراً على الاعتراف بقصوره. هل يمكن اليوم العودة إلى الأصل، والاستناد بمن يعرف طريق الخروج من الأزمة؟

الستينيات للبحث عن إجابة لسؤال ملخ: «لماذا يهجر القرويون أرضهم ويلتحقون بالمدينة؟»، فوجدوا الإجابة تقول: «يأتون من أجل الرفاه، لأنّ الوضع في الريف قاهر»، فيما كان الحل المقترح يقول: «لا بد إذن من نقل الرفاه إلى الريف كي يستقر الناس». وبدأ فوراً العمل على إنجاز أضخم مشروع وأقوى قرار بعد قرار إشعال الثورة، وهو «الثورة الزراعية». وذلك ببناء ألف بلدة فلاحية مع كل مرافق المدينة، تُوزع مساكنها على المزارعين وتوزع عليهم الأرض مجاناً في شكل تعاونيات جماعية، بدايةً بأراضي الدولة الموروثة عن مزارع الاحتلال ثم بتأميم من يملكون أرضاً لا يخدمونها.

في السبعينيات، كان الجزائري يغضب حين تُقارن بلاده بإسبانيا أو كوريا الجنوبية، لأنها كانت أفضل،

خلال السنوات الأولى للاستقلال، اكتظت المدن بسكان الريف حتى عجزت عن استقبالهم، ولم تعد المدارس تكفي، ولا شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي تفي بالغرض، وتشكلت أحزمة البؤس ببيوت الصفيح على أطراف المدن، وبنى آخرون فوق سطوح العمارات التي خلفها الاحتلال.

تفرغ فريق من الخبراء في أواخر

الآلاف من العائلات الريف لتستقر في المدن حيث توجد المدرسة والنظافة والشغل والأضواء. كان الريف ساحة واسعة للفقر والتخلف لمدة قاربت 500 عام، من الحكم العثماني الذي كان يعصّر الناس بالضرائب، مروراً بالحكم الفرنسي الذي استولى على أجود الأراضي ووزعها على المستوطنين الأوروبيين، وصولاً إلى حرب ضروس حمل سكان الريف أوزارها لأكثر من سبع سنوات عانوا خلالها من القتل والتشريد والنفي، وكان التنقل من قرية أو بلدة إلى أخرى يحتاج إلى ترخيص من الكنكة العسكرية. وبعد كل هذا، حلّ الاستقلال وغيّر الوضع رأساً على عقب، واكتشف الجزائريون للمرة الأولى طعم الحرية والأمل في غد أفضل، وهذا الأفضل يوجد في المدينة حيث المدرسة والنقاء والكهرباء ووفرة الماء والحياة العصرية.

التعليم العلمي والتكنولوجي، وبناء قاعدة صناعية، وإصلاح زراعي بحسب الحاجة، توسّع فريق العمل مع الأيام، وصار يُغطّي كل الاختصاصات، وتحول إلى «مجلس اقتصادي اجتماعي»، يرسم خطط التنمية، ويلعب دور البرلمان في تقديم مشاريع القوانين. ويفضل تلك السياسة، خرجت الجزائر من ورطتها ووصلت إلى ما وصلت إليه في السبعينيات: دولة تملك قاعدة صناعية مهمة، وتتحكم في كل ثرواتها بعد تأميم كل الممتلكات الفرنسية وإعادة تأهيلها وتحديثها. وكبُر طموح الحكومة الجزائرية وقتها، فأسست لنظام زراعي جديد يسمى «الثورة الزراعية»، ويشعار «الأرض لمن يخدمها»، وذلك استجابة لحاجة البلد إلى فك أزمة خانقة في المدينة وتسبب غير مسبوق للعمل الزراعي في الريف. فقد هجرت مئات

توشم فريق العمل مع الأيام، وصار يُغطّي كل الاختصاصات



هذ 2013، تدعو اطرافه إلى عزله الرئيس الجزائري (ارشييف)

سياسية: المواعيد الانتخابية تجري في وقتها، والمؤسسات المنتخبة تقوم بعملها وتمارس صلاحياتها الدستورية على أكمل وجه. ويذهب الأمين العام لـ«جبهة التحرير الوطني» جمال ولد عباس، إلى أنّ الجزائر تعيش فعلاً عهد الجمهورية الثانية بفعل التعديل الدستوري الواسع الذي تمّ اعتماده في شباط/فيفري 2016. وفي هذا ما يُظهر حجم الفارق التاسع في النظرة إلى الأوضاع في الجزائر المقبلة على انتخابات رئاسية ربيع العام المقبل.

تأسيسية)، ويُتوّج ذلك في ما بعد بتأسيس ندوة وطنية لمدة 6 أشهر إلى 12 شهراً، يكون هدفها صياغة دستور توافقي جديد، ويُستدعى الشعب بعد ذلك إلى المصادقة عليه عبر استفتاء، فيعطي بذلك الأسس الأولى لجمهورية ثانية. ويرافق هذا الحزب من أجل أن يحمل هذا المشروع مرشحاً واحداً للمعارضة في الانتخابات الرئاسية. من جهة أخرى، تبدو أحزاب الموالية غير مبالية بهذه الدعوات، لأنها تعتقد أنّ الجزائر لا تعيش أي أزمة

بتفعيل المادة الدستورية الخاصة «بعزل الرئيس بوتفليقة نظراً إلى عدم قدرته على القيام بمهامه الدستورية بسبب أوضاعه الصحية». ويقول الحزب الذي يقوده المعارض جيلالي سفيان، إنّ «رحيل السيد بوتفليقة سيكون بداية الحل»، ويُقدّم تصوّره لمرحلة ما بعد بوتفليقة، بالقول إنّ الرئيس الجديد يجب عليه إطلاق مسار تأسيسية، يأخذ شكل حوار واسع مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني (أي ليس عبر انتخاب مجلس

عن مجالسه الوطنية المنعقدة في الفترة الأخيرة، عن أنّه حريص على مواصلة العمل من أجل تحقيق أوسع توافق وطني ممكن من أجل تجسيد جمهورية ثانية تقوم على دولة القانون والسيادة الوطنية والشعبية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، ويدعو إلى الالتفاف حول مشروعه السياسي الداعي إلى تحقيق «الإجماع الوطني» حول هذه المسائل. وفي موقف أكثر وضوحاً، يرى «حزب جيل جديد» أنّ بداية تأسيس الجمهورية الثانية يتكون

أحزاب المعارضة المؤمنة بضرورة انتخاب مجلس تأسيسية. ويعتبر «حزب جبهة القوى الاشتراكية»، وهو أحد أقدم الداعين في الساحة إلى هذا المشروع، أنّ النظام السياسي، سواء بالرئيس أو بحكومته، أو ببقية المؤسسات، «كتلة واحدة تسير على نسق غير ديموقراطي»، وتحتاج إلى «بناء شرعيتها من جديد عبر إعادة الكلمة للشعب». ويتحدث الحزب الذي أسسه الزعيم التاريخي الراحل حسين آيت أحمد، في نصوصه السياسية المنبثقة